الجمهوريّة التونسيّة

مجلس المنافسة

الموضوع : مشروع عمليّة تركيز اقتصادي

القطاع: البطّاريّات الصناعيّة.

الرأي عدد 162610

الصّادر عن مجلس المنافسة

بتاريخ 13 أكتوبر 2016

إنّ مجلس المنافسة،

بعد الإطّلاع على مكتوب السيّد وزير التّجارة عدد عدد 480 المؤرّخ في 20 جوان 2016 والمرسّم بالكتابة تحت عدد 162610 بتاريخ 21 جوان والذي طلب بمقتضاه إبداء الرأي في مشروع عملية تركيز اقتصادي بين "TOTAL S.A." و"SAFT Groupe S.A." وذلك عملا بأحكام الفصل 11 من القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرّخ في 15 سبتمبر 2015 والمتعلّق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار،

وبعد الإطّلاع على القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرّخ في 15 سبتمبر 2015 والمتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار الذي ألغى وعوّض القانون عدد 64 لسنة 1991 المؤرّخ في 29 جويلية 1991 والمتعلّق بالمنافسة والأسعار مثلما تمّم ونقّح بالنّصوص اللاّحقة وخاصّة القانون عدد 60 لسنة 2005 المؤرّخ في 18 جويلية 2005.

وعلى الأمر الحكومي عدد 1148 لسنة 2016 المؤرخ في 19 أوت 2016 يتعلق بضبط إجراءات وصيغ الاستشارة الوجوبية لمجلس المنافسة حول مشاريع النصوص التشريعية والترتيبية،

وعلى الأمر عدد 477 لسنة 2006 المؤرّخ في 15 فيفري 2006 والمتعلّق بضبط التنظيم الإداري والمالي وسير أعمال مجلس المنافسة،

وبعد الإطّلاع على ما يفيد استدعاء أعضاء المجلس وفق الصيغ القانونية لجلسة يوم الخميس 13 أكتوبر 2016،

وبعد التأكّد من توفّر النصاب القانوني،

وبعد الإستماع إلى المقرّرة السيّدة نافلة بن عاشور في تلاوة تقريرها الكتابي،

وبعد المداولة استقرّ رأي الجلسة العامة لمجلس المنافسة على ما يلي:

الجزء الأول: تقديم الاستشارة:

I. محتوى الإستشارة:

يحتوي ملف الاستشارة على مشروع عملية تركيز اقتصادي بين "TOTAL S.A." و"SAFT Groupe S.A." وقد أظرف بملف الإستشارة الوثائق التّالية:

- إعلام وزارة التجارة بتاريخ 23 ماي 2016 بعملية التركيز.
- مراسلة من الأستاذ ياسين فارح نيابة عن الشركات المعنيّة بعملية التركيز إلى السيّد وزير التجارة بتاريخ 2 جوان 2016 تتعلّق بإتمام وثائق الملف ومرفقة بالملاحق التّالية:

الملحق1: التقرير السنوي الخاص بشركة "Saft Ferak" لسنة 2015.

الملحق2: نسخة السجل التجاري لشركة "Saft SAS" وقائمة المسيرين لشركات: "Saft AB" و"Saft Ferak".

الملحق3: التقارير السنويّة لشركتي طوطال وصافت.

الملحق4: القوائم الماليّة لشركة "Saft SAS" لسنوات 2013-2014-2015 والتقارير السنوية لشركتي "Saft AB" و"Saft Ferak" للسنوات 2013-2014.

الملحق5: وثيقة داخليّة لشركة صافت تبيّن رقم معاملاتها في تونس.

الملحق6: تقارير الخبراء المحاسبين للثلاث سنوات الأخيرة لنشاط شركة صافت في تونس.

الملحق7: رسالة عرض الشراء المقدّمة لهيئة السّوق الماليّة الفرنسيّة.

الملحق8: مكتوب تكليف الأستاذ ياسين فارح بمتابعة عمليّة التركيز.

II. الإجراءات:

- طلب مجلس المنافسة من الأستاذ ياسين فارح استكمال وثيقة وقع ذكرها بالملف دون توصّل المجلس بها وتتمثّل في "fiche Saft SAS et la liste de ses dirigeants " وذلك بتاريخ 28 جوان 2016 وقد أفاد بالردّ بتاريخ 29 جوان 2016.

- طلب مجلس المنافسة من السيّد وزير التجارة بتاريخ 11 جويلية 2016 تعليق سريان الآجال وفقا لمقتضيات الفقرة الأخيرة من الفصل 9 من قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار والإذن لمصالحه بمدّ مجلس المنافسة في أقرب الآجال بالمعطيات التّالية:

1- قائمة الشركات المصنعة للبطّاريات الصناعيّة في تونس بصنفيها " les batteries stationnaires" و"les batteries de traction" وتاريخ بداية نشاطها ونصيبها من حصص السّوق.
2- قائمة الشركات المورّدة للبطاريات الصناعية بصنفيها، العلامات التي توردها وتاريخ بداية نشاطها.
3- حجم الواردات والصادرات بهذا القطاع للثلاث السنوات الأخيرة ونصيب كل علامة من ذلك.
4- حجم الاستهلاك المحلّي من البطّاريات الصناعيّة وتطوّره خلال الثلاث سنوات الأخيرة.
5- نصيب قطاع تصنيع البطاريات الصناعيّة من الناتج الدّاخلي الخام.

- طلب مجلس المنافسة من السيّد وزير الصناعة والطّاقة والمناجم الإذن لمصالحه بمدّ مجلس المنافسة في أقرب الآجال بالمعطيات التّالية:

1- قائمة الشركات المصنعة للبطّاريات الصناعيّة في تونس بصنفيها " les batteries stationnaires" و"les batteries de traction" وتاريخ بداية نشاطها ونصيبها من حصص السّوق.
2- قائمة الشركات المورّدة للبطاريات الصناعية بصنفيها، العلامات التي توردها وتاريخ بداية نشاطها.

3- حجم الواردات والصادرات بهذا القطاع للثلاث السنوات الأخيرة ونصيب كل علامة من ذلك.

4- حجم الاستهلاك المحلّي من البطّاريات الصناعيّة وتطوّره خلال الثلاث سنوات الأخيرة.

5- نصيب قطاع تصنيع البطاريات الصناعيّة من الناتج الدّاخلي الخام.

- طلب مجلس المنافسة من وكالة النهوض بالصناعة والتجديد معطيات حول قطاع صناعة البطّاريّات الصناعيّة بتاريخ 11 جويلية 2016 وقد أفادت بالردّ عبر البريد الالكتروني بتاريخ 19 جويلية 2016.

- طلب مجلس المنافسة من الأستاذ ياسين فارح وحسب ما تقتضيه أحكام الفصل السابع من قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار، رقم معاملات الشركات المعنيّة بعمليّة التركيز وشركاتها الفرعيّة بالنسبة للثلاث سنوات الأخيرة وذلك بتاريخ 14 جويلية 2016 وقد أفاد بالردّ بتاريخ 21 جويلية 2016.

III. الأطراف المعنية بعملية التركيز:

1. شركة"TOTAL S.A.":

شركة خفيّة الاسم خاضعة في تكوينها وتنظيمها للقانون الفرنسي، يوجد مقرّها الاجتماعي بعدد 2 ساحة جون ميليي لاديفونس 6 بباريس، مرسمة بالسجل التجاري تحت عدد 180 051 542. وهي شركة مدرجة بالبورصة بكل من باريس ونييورك ولندن وبروكسيل.

شركة طوطال هي الشركة الأمّ لمجمع ذي حجم عالمي يعمل في مجال الطّاقة وينشط خاصّة في قطاع البترول والغاز وله كذلك أنشطة في مجال الطّاقات المتجدّدة وانتاج الكهرباء، متواجد في 130 دولة من بينها تونس.

أنشطة طوطال يمكن تفريعها إلى ثلاثة أصناف الاستخراج وكذلك التكرير والصناعات الكيميائيّة وثالثا التسويق والخدمات.

خلال سنة 2015 بلغت مداخيل طوطال ما يقارب 149 مليار يورو على المستوى العالمي من بينها ما يناهز 380 مليون يورو بتونس. شركة طوطال يديرها السيّد باتريك بويان كرئيس مدير عام ورئيس تنفيذي ورئيس مجلس إدارة متكوّن من 12 عضوا.

قائمة المساهمين بتاريخ 2015/12/31:

المساهمين	نسبة المساهمة(%)	حقوق التصويت(%)
BlackRock, Inc.	**5,5**	**5,0**
موظفو شركة طوطال	**4,9**	**9,0**
مجمع GBL-Loveral Finance **(سابقا CNP): مجمع Bruxelles Lambert** **وGBL-Loveral Finance**	**3,3** **2,5** **0,9**	**3,3** **2,4** **0,9**
مساهمات من داخل المجمع **TOTAL sa** **Total Nucleaire** **Filiales d' ELF Aquitaine**	**4,7** **0,6** **0,1** **4,0**	**–**
مساهمون آخرون **من بينهم حاملون وصولات الإيداع الأمريكيّة**	**81,6** **7,2**	**82,7** **7,2**

تمتلك طوطال بتونس 4 شركات فرعيّة:

- **شركة طوطال تونس خ.إ.** (Total Tunisie S.A.): شركة خفيّة الاسم مقرها بنهج بحيرة هورون ضفاف البحيرة 1053 تونس. مرسمة بالسجل التجاري تحت عدد B141611996 تقوم أساسا بنشاط توزيع المواد البترولية.
- **شركة أفيا للخدمات** (AVIASERVICES SARL): شركة ذات مسؤوليّة محدودة مقرها بنهج بحيرة هورون ضفاف البحيرة 1053 تونس. تقوم أساسا بنشاط استغلال مستودعات تخزين وقود الطائرات والأنشطة المكمّلة له.
- **شركة ألمارية ذ.م.م.** (ALMERIA S.A.R.L.): شركة ذات مسؤوليّة محدودة مقرها بنهج بحيرة هورون ضفاف البحيرة 1053 تونس. تقوم أساسا بنشاط استغلال محطات الخدمات.

- **شـركة هوتشينسـون تـونس ذ.م.م.(HOUTCHINSON S.A.R.L.)**: شـركة ذات مسؤوليّة محدودة مقرها بالمنطقة الصناعيّة سيدي عبد الحميد 4061 سوسة. مرسمة بالسجل التجـاري تحـت عـدد B2411572008 تقـوم أساسـا بنشـاط صـناعة المـواد المطّاطيّـة والبلاستيكيّة ومواد أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن كلّ فروع مجمع طوطال في تونس ليس لديها حسب ما ورد بالملف المقدّم من طرف الأستاذ ياسين فارح أنشطة في مجال اختصاص شركة صافت المراد شراؤها من طرف مجمع طوطال.

2. شركة"SAFT Groupe S.A.":

شركة خفيّة الاسم محدثة ومنظّمة وفق القانون الفرنسي يوجد مقرّها الاجتماعي بعدد 12 نهج سادي كارنو 93170 بانيولي فرنسا ومرسّمة بالسجل التجاري تحت عدد 481480465 وهي شركة مدرجة بالبورصة بباريس.

صافت هي الشّركة الأمّ لمجمع عالمي ينشط في مجال تصميم وانتاج البطّاريات ذات التكنولوجيا العاليـة المسـتعملة في التطبيقـات الصّـناعيّة والتطبيقـات المختصّـة والمسـتعملة في المجـالين المـدني والعسكري بما في ذلك البنية التحتيّة للنقل الصناعي.

خلال سنة 2015 ارتفعت مداخيل مجمع صافت لتصل إلى 759,4 مليون يورو عالميّا من بينها 1,9 مليون يورو في تونس. مجمع صافت يسيّره مجلس تسيير ومجلس مراقبة وإلى حدود 2 فيفري 2016 كان رأس مال صافت موزّع كالآتي:

المساهم	نسبة الأسهم (%)
Harris Associates LP	**8.61**
UBS Group AG	**5.28**
صندوق الودائع والأمانات	**4.25**
مساهمون آخرون	**81.86**

وحسب ما ورد بملف الاستشارة فإنّ شركة صافت لا تمتلك فروعا في تونس ورقم المعاملات المحقّق في تونس يتمّ إمّا مباشرة أو بطريقة غير مباشرة عن طريق فروعها الثلاثة " Saft SAS" الفرنسيّة و"Saft AB" السويديّة و".Saft Ferak a.s" التشيكيّة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ شركة صافت وحسب نفس المصدر لا تبيع البطاريات إلاّ للمصنعين ولا تتعامل مع شركة طوطال في هذا المجال. وتقوم صافت ببيع بطارياتها إمّا مباشرة أو عن طريق الشركات المصنّعة للمعدّات الأصليّة (Original equipment manufacturers) مثل شركة AEG وEmerson وSocomec وBenning.

كما أنّ كلّ البطاريات صافت المسوّقة في تونس هي بطاريات ثابتة (batteries stationnaires) وليست بطاريات جرّ (batteries de traction) عدا البطّاريات المستعملة في النقل الحديدي. ويتولّى عملية البيع للسوق التونسية وهي عمليات صغيرة الحجم الموزع شركة SEEP وتقوم صافت بالتعاقد مباشرة إذا ما تعلّق الأمر بطلبات عروض.

- **شركة".Saft Ferak a.s":** هي فرع مملوك بالكامل من قبل مجمع صافت منذ 14 جانفي 2004 يوجد مقرّها بجمهوريّة التشيك، تمتلك خبرة تفوق الستين سنة في مجال صنع اللوحات الجيبيّة من النيكال والكادميوم (les plaques de poche en nickel-cadmium) وتجميع وتركيب بطاريات الليثيوم الأيونية (les batteries en lithium-ion). تصنّع صافت فراك البطاريات من النوع الرفيع التي توزّع إلى مختلف أنحاء العالم عبر الشبكة التجارية لمجمع صافت وهي تزوّد منطقتي أوروبا الوسطى والشرقيّة ببطاريات صافت الصناعيّة.
- **شركة "Saft SAS"**: شركة أسهم مبسّطة ذات الشريك الوحيد يمتلك مجمع صافت العالمي جميع رأسمالها وهي خاضعة للقانون الفرنسي ويوجد مقرها الاجتماعي بفرنسا، يبلغ رأسمالها 319444000 يورو بدأت نشاطها في 1 سبتمبر 1995 وهي تعمل في مجال دراسة وصنع وبيع البطاريات الصناعية والكهربائيّة ومشتقاتها وكل الآلات الكهربائية والالكترونية الأخرى.
- **شركة "Saft AB"**: شركة خفية الإسم سويدية الجنسية ويوجد مقرها بالسويد أحدثت سنة 1916 وأصبحت تابعة لمجمع صافت العالمي منذ 14 جانفي 2004 وتعمل في مجال صناعة

وبيع البطاريات الصناعيّة، يبلغ رأسمالها 30000000 كورونة سويدية أي ما يناهز 3141722,72 يورو.

IV. تقديم عمليّة التركيز:

يتمثّل موضوع الاستشارة في عمليّة تركيز اقتصادي تقوم على اعتزام مجمع طوطال العالمي اقتناء جميع أسهم مجمع صافت العالمي ليصبح المالك الوحيد له بنسبة 100% من رأسماله والمتحكّم في تسييره. ويهدف مجمع طوطال عبر هذه العملية إلى تنويع أنشطته في مجال الطاقات المتجدّدة وانتاج الكهرباء للتمكن من تلبية حاجيات حرفاءه من الطاقات البديلة.

وترمي طوطال إلى تحقيق نسبة 20% من رقم معاملاتها عبر بيع الطاقات المتجدّدة في أفق عشرين سنة من خلال تطوير أنشتطتها في جميع مراحل المنظومة الطاقية من توليد الطاقة إلى البيع للحريف النهائي مرورا بمراحل التخزين. وباقتناء مجمع صافت سيتمكن مجمع طوطال من إيجاد حلول للتخزين بفضل التقنيات العالية لبطاريات صافت وفي مقابل ذلك سيستفيد مجمع صافت من تواجد طوطال بالبلدان النامية ومن المساندة في البحث والتطوير العلمي والصناعي ومن الأساليب التجارية والمالية للشركة المقتنية.

الجزء الثاني: دراسة السوق:

I. الإطار القانوني:

- القانون عدد 120 لسنة 1993 المؤرّخ في 27 ديسمبر 1993 المتعلّق بإصدار مجلّة تشجيع الاستثمارات وجميع النّصوص التي نقّحته أو تمّمته وآخرها القانون عدد 58 لسنة 2010 المؤرّخ في 17 ديسمبر 2010 المتعلّق بقانون الماليّة لسنة 2011 وجميع نصوصه التطبيقيّة.
- القانون عدد 44 لسنة 1995 المؤرّخ في 2 ماي 1995 المتعلّق بالسّجل التّجاري كما وقع تنقيحه وإتمامه بالقانون عدد 15 لسنة 2010 المؤرّخ في 14 أفريل 2010.

- القانون عدد 93 لسنة 2000 المؤرّخ في 3 نوفمبر 2000 والمتعلق بإصدار مجلة الشّركات التجاريّة كما وقع تنقيحه وإتمامه بالقانون عدد 16 لسنة 2009 مؤرخ في 16 مارس 2009.
- القانون عدد 36 لسنة 2001 المؤرّخ في 17 أفريل 2001 المتعلّق بحماية علامات الصّنع والتّجارة والخدمات كما وقع تنقيحه وإتمامه بالقانون عدد 50 لسنة 2007 المؤرّخ في 23 جويلية 2007.
- القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرّخ في 15 سبتمبر 2015 والمتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار.
- الأمر عدد 1744 لسنة 1994 المؤرّخ في 29 أوت 1994 المتعلّق بضبط طرق المراقبة الفنيّة عند التوريد والتصدير والمصالح المؤهّلة للقيام بهذه المراقبة كما وقع تنقيحه بالأمر عدد 1684 لسنة 2010 المؤرّخ في 5 جويلية 2010.
- الأمر الحكومي عدد 780 لسنة 2016 المؤرخ في 13 جوان 2016 والمتعلّق بضبط المبلغ الأدنى لرقم المعاملات الإجمالي الموجب لإخضاع عمليات التركيز الاقتصادي للموافقة المسبقة.

II. السّوق المرجعيّة:

تتمثّل السّوق المعنيّة في استشارة الحال في سوق البطّاريات الصناعيّة بصنفيها الثابتة وبطاريات الجرّ وحسب وكالة النهوض بالصناعة والتجديد توجد بتونس 9 وحدات لتصنيع البطّاريات الصناعيّة بطاقة تشغيلية جمليّة تقدّر بـ 903 عامل، من بينها 3 شركات مصدّرة كليّا.

وتعتبر حسب رأسمالها وعدد عمّالها شركتا بطاريات نور وأسد (بوعرقوب) من أهم الشركات المحلية المصنعة للبطاريات الصناعية كما يبرزه الجدول التّالي:

اسم الشركة	الاسم التجاري	المكان	الشكل القانوني	التصدير	رأس المال	عدد العمال	نسبة الرأسمال المحلي (%)
الشركة التونسية للبطاريات نور	Batteries Nour	مقرين– بنعروس	ش.خ.إ.	غير مصدّرة كليّا	1500000	106	100
البطاريات التونسية أسد	Assad (Bouargoub)	نابل	ش.خ.إ.	غير مصدّرة كليّا	12000000	500	100
Global Produits énergétiques	GPE	أريانة	ش.ذ.م.م	غير مصدّرة كليّا	270000	10	83,33
Enersys Assad Industial	EAI	بنعروس	ش.ذ.م.م	غير مصدّرة كليّا	900000	12	100
Enersys Assad	Enersys Assad	بنعروس	ش.ذ.م.م	مصدّرة كليّا	3445000	55	49
VDI Tunisie	VDI Tunisie	منوبة	ش.ذ.م.م	مصدّرة كليّا	10000	58	0
الشركة الجديدة لبطاريات نور	SNA NOUR	الزريبة– زغوان	ش.خ.إ.	غير مصدّرة كليّا	2300000	123	70
الطاقات الجديدة والمحيط	ENOVE	زغوان	ش.ذ.م.م	مصدّرة كليّا	600000	28	100
البطاريّة الصناعيّة	TUDOR TUNISIE	بنعروس	ش.ذ.م.م	غير مصدّرة كليّا	420000	11	51

المصدر: وكالة النهوض بالصناعة والتجديد

ولم تتوفّر معطيات أخرى لدراسة معمّقة للسوق المرجعيّة للبطاريات الصناعيّة بصنفيها الثابتة وبطّاريات الجرّ.

III. التّحليل القانوني لعمليّة التركيز:

1. في مدى خضوع عملية التركيز الحالية لرقابة مجلس المنافسة:

تتمثّل عمليّة التّركيز في اعتزام مجمع طوطال العالمي اقتناء جميع أسهم مجمع صافت العالمي ليصبح المالك الوحيد بنسبة 100% من رأسماله والمتحكّم في تسييره. وستمكّن هذه العملية مجمع طوطال من إيجاد حلول لتخزين كميّات الطاقة البديلة التي ينتجها وستمكن في الآن نفسه مجمع صافت

من اكتساح أسواق جديدة خاصة بالبلدان النامية حيث يتواجد مجمع طوطال بقوّة وكذلك الاستفادة من مساندة هذا الأخير له على مستوى التطوير العلمي والتقني.

أ- مفهوم التركيز الاقتصادي:

ينصّ الفصل 7 من قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار على أنه :"يعدّ تركيزا اقتصاديا بحكم هذا القانون كل عمل مهما كان شكله ينجر عنه نقل كلّ أو جزء من ملكية أو حق الانتفاع من ممتلكات أو حقوق أو سندات مؤسسة من شأنه تمكين مؤسسة أو عدة مؤسّسات من ممارسة سيطرة حاسمة على نشاط مؤسسة أو عدة مؤسسات أخرى وذلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة."

وبالرجوع إلى مشروع التركيز الحالي الذي يهدف إلى حصول مجمع طوطال العالمي على جميع أسهم مجمع صافت العالمي ليصبح المالك الوحيد لرأسماله والمتحكّم في تسييره، يتبيّن أنّ التعريف الوارد بالفصل 7 من القانون سالف الذكر حول مفهوم التركيز الاقتصادي ينطبق على وضعيّة الحال.

ب- درجة التركيز الإقتصادي:

للحسم في اعتبار عمليّة أو مشروع ما يشكّل تركيزا اقتصاديّا لابدّ من أن يكون التركيز قد بلغ درجة من الأهميّة تسمح له بتهديد المنافسة، وتقاس هذه الأهمية بالآثار المحتملة لهذه العمليّة. ولا تتحّقق هذه الأخيرة إلا ببلوغ عتبات رقميّة معيّنة. إذ ينصّ الفصل 7 من قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار على أنه: " يجب عرض كل مشروع تركيز أو عملية تركيز اقتصادي من شأنها خلق أو دعم وضعية هيمنة على السوق الداخلية أو على جزء هام منها على موافقة الوزير المكّلف بالتجارة...". وأضاف بأنّ هذا الإجراء:" ... ينطبق على كل المؤسّسات المعنيّة بعملية التركيز الاقتصادي سواء كانت طرفا فاعلا أو هدفا لها وكذلك المؤسسات المرتبطة بها في صورة توفّر أحد الشّرطين التّاليين:

- أن يتجاوز نصيب هذه المؤسّسات مجتمعة خلال الثلاث سنوات الماليّة الأخيرة نسبة 30% من البيوعات أو الشراءات أو كل الصفقات الأخرى على السّوق الداخلية لمواد أو منتوجات أو خدمات بديلة أو جزء من هذه السوق.

– أن يتجاوز إجمالي رقم المعاملات المنجز من طرف هذه المؤسسات على السوق الداخلية مبلغا يضبط بأمر حكومي".

وقد ضبط الأمر الحكومي عدد 780 لسنة 2016 المؤرخ في 13 جوان 2016 والمتعلّق بضبط المبلغ الأدنى لرقم المعاملات الإجمالي الموجب لإخضاع عمليات التركيز الاقتصادي للموافقة المسبقة **الحد الأدنى لرقم المعاملات الإجمالي المنجز على السّوق الداخليّة بمائة مليون دينار.**

وبالرجوع إلى مشروع عمليّة التّركيز وحسب ما توفّر من معطيات أفاد بها محامي الشركات المعنيّة بعمليّة التركيز عن طريق مكتوب مضمّن بكتابة المجلس تحت عدد 637 بتاريخ 21 جويلية 2016 فإن رقم المعاملات بالنسبة للثلاث سنوات الأخيرة يمكن اختزاله في الجدول التالي:

	2013	2014	2015
رقم المعاملات على المستوى العالمي بالمليون يورو			
TOTAL	189542	177736	149037
Saft SAS(France)	248 ,53	256,20	264,34
Saft AB (Suède)	119,83	130,56	142,06
Saft-Ferak as (République tchèque)	22,85	21,30	28,24
Groupe Saft	624,2	678,4	759,4
رقم المعاملات على المستوى المحلّي بالمليون يورو			
TOTAL	358	349,9	379,5
Saft SAS(France)	0,001	0,271	1,409
Saft AB (Suède)	0,082	0,474	0,481
Saft-Ferak as (République tchèque)	-	0,024	0,012
Groupe Saft	0,083	0,769	1,902
رقم المعاملات على المستوى المحلّي بالمليون دينار			
TOTAL	734,186	750,530	855,431
Saft SAS(France)	0,00205	0,612	3,176
Saft AB (Suède)	0,168	1,071	1,084
Saft-Ferak as (République tchèque)	-	0,0542	0,0270
Groupe Saft	0,170	1,737	4,287

فيما يتعلق بحصص السوق:

تجدر الإشارة إلى أنّه لا تتوفّر المعطيات اللاّزمة لمعرفة حجم السوق التونسيّة للبطاريات الصناعيّة ووضعيّة الشركات المعنيّة بعمليّة التركيز في هذه السوق عدا ما ورد بملف الاستشارة المقدّم من طرف محامي الشّركات المعنيّة بعمليّة التركيز.

وحسب ملف الاستشارة فإنّ إجمالي بيوعات صافت من البطاريات بتونس للسنوات 2013 و2014 و2015 مجتمعة يناهز 2,754 مليون يورو أي ما يساوي 6,194 مليون دينار تونسي وهو حجم إجمالي بيوعات الشركات المعنيّة بعمليّة التركيز بالسوق المرجعية إذا ما جزمنا بانعدام أي نشاط لطوطال بهذه السّوق وفق ما ورد بالملف. وإجمالي بيوعات صافت بتونس لا يمثّل رقما مهما بالنسبة للسوق المرجعية مقارنة بنصيب المؤسستين المحليتين بطاريات أسد ونور حسب ما ورد بملف الاستشارة ولا تتجاوز البيوعات المباشرة لصافت بالسوق التونسيّة نسبة 5% من حصص السّوق وهي تتعامل أساسا مع شركة السكك الحديدية وشركة النقل بتونس وشركة الكهرباء والغاز وبريت غاز والمجمع الكيميائي وشركة النقل بالأنابيب عبر الصحراء وسيربت ومصانع الاسمنت.

غير أنه ورغم مراسلة كل من وزارة التجارة ووزارة الصناعة والطّاقة والمناجم، لم تتوفّر المعطيات والأرقام الخاصة بحجم السوق المحليّة للبطّاريات الصناعيّة ونصيب كل مؤسسة من حصص السّوق ولذلك يتعذّر تطبيق الشرط الأوّل من الفصل السابع من قانون إعادة تنظيم المنافسة والمتمثّل في أن يتجاوز نصيب المؤسّسات المعنيّة بعملية التركيز مجتمعة خلال الثلاث سنوات الماليّة الأخيرة نسبة 30% من البيوعات أو الشراءات أو كل الصفقات الأخرى على السّوق الداخلية لمواد أو منتوجات أو خدمات بديلة أو جزء من هذه السوق.

فيما يتعلّق برقم المعاملات الجملي:

بالرجوع إلى ما أفاد به محامي الشركات المعنيّة بعمليّة التركيز عن طريق مكتوب مضمّن بكتابة المجلس تحت عدد 637 بتاريخ 21 جويلية 2016 وكما ورد سابقا بالجدول الخاص برقم المعاملات فإنّ رقم معاملات كل من طوطال وصافت مجتمعتين بالسّوق التونسيّة برمّتها سنة 2015 يناهز 381,402 مليون يورو أي 859,718 مليون دينار تونسي.

وبالتّالي فإنّ مشروع التّركيز الرّاهن قد استوفى الشرط القانوني المتعلق برقم المعاملات الجملي المحقّق بالسوق الداخليّة كما يقتضيه الفصل 7 من قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار ممّا يجعل ملف الاستشارة موجبا للعرض على الوزير المكّلف بالتجارة ليتّخذ بشأنه قراره بعد استشارة مجلس المنافسة.

2. تقييم آثار عملية التّركيز على المنافسة:

اقتضى الفصل 12 من القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرّخ في 15 سبتمبر 2015 والمتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار أنّ مجلس المنافسة:" ينظر في مدى مساهمة مشروع التركيز الاقتصادي أو عملية التركيز في **التّقدم التّقني أو الإقتصادي قصد ضمان التعويض الكافي عن الإخلال بالمنافسة**.

كما يجب أن يأخذ المجلس في تقييمه لمشروع التركيز الإقتصادي أو عملية التركيز الاقتصادي بعين الاعتبار **ضرورة تعزيز أو الحفاظ على القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية إزاء المنافسة الدولية**".

ويستنتج من خلال هذا الفصل أنّ المشرّع التونسي أوكل إلى مجلس المنافسة مهمّة تقييم عمليات أو مشاريع التركيز الاقتصادي بهدف الحفاظ على المنافسة من كل الأفعال والاتفاقات التي يمكن أن تخلّ بها.

وبالرجوع إلى الوثائق المدلى بها ضمن ملف طلب الاستشارة فإنّ هذه العمليّة ليس لها تأثير مباشر على المنافسة بالسّوق التونسيّة خاصّة وأنّ كلا من مجمع صافت وطوطال لا يلتقيان أفقيا في أي قطاع كان فطوطال لا تنشط في سوق البطاريات الصناعيّة السوق الوحيدة التي تنشط بها صافت.

غير أنّه لا بدّ من الإشارة إلى أنه على المستوى العالمي يلتقي المجمعان عموديّا في إطار نشاط انتاج الطاقة الضوئيّة (l'énergie photovoltaïque) إذ أن شركة "سان باور" (Sun Power) التابعة لمجمع طوطال والتي تعمل في مجال انتاج الطّاقة الضوئية تعتمد لتخزين هذه الطاقة على بطاريات من الصنف الذي تنتجه صافت، غير أنّ شركة "سان باور" غير ممثلة في السوق المحليّة التونسيّة.

وبالتّالي فإنّ عمليّة التركيز موضوع الاستشارة الرّاهنة لا تثير، حسب المعطيات المتوفّرة، إشكالا على مستوى المنافسة بالسوق المرجعيّة باعتبارها لا تمكّن من تدعيم وضعيّة هيمنة على السّوق المحليّة أو جزء منها ولا تؤثّر على التوازن العام لهذه السّوق.

وصدر هذا الرأي عن الجلسة العامّة لمجلس المنافسة بتاريخ 13 أكتوبر 2016 برئاسة السيّد الحبيب جاء بالله وعضويّة السيّدتين والسّادة محمّد العيّادي وعمر التونكتي وعماد الدّرويش وماجدة بن جعفر ورجاء الشوّاشي والهادي بن مراد ومحمد بن فرج ومعز العبيدي وشكري المامغلي وسالم بالسّعود وخالد السلاّمي وأمّن كتابة الجلسة السيّد نبيل السماتي.

الرئيس